

البلاغة بين اللفظ والمعنى

- ٤ -

رأى عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧٤

« من كتابيه دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة »

ألف عبد القاهر الجرجاني كتابه دلائل الاعجاز لينصر فيه فكرة دينية اسلامية هي فكرة اعجاز القرآن وبدل على ذلك عنوان الكتاب نفسه . ويظهر أن الجدل كان محتملاً في عصره حول هذه الفكرة ، ولما كان عبد القاهر مسلماً صادقاً فقد رأى ضرورة وضع كتاب مفصل للدفاع عنها لما رآه من قصور الكتب التي ألفت قبله عن نصرتها ولقطع حجة مخالفيها . وقد رأى أن النظريتين الرئيسيتين في الاعجاز اللتين كانتا سائدتين في عصره : نظرية أن الاعجاز في اللفظ ، ونظرية أنه في المعنى ، غير كافيتين في تأييدها ويمكن تقضهما لأن المعاني العامة مشتركة بين الناس جميعاً ، ولأن كتب الفلسفة والأدب كانت قد بلغت شأواً عظيماً في الاحتواء على المعاني القيمة العميقة ، ولأن كثيراً من الأدباء بلغوا في إنشاء الكلام مبلغاً عظيماً من الفصاحة والبلاغة اللتين تظهران بصورة خاصة في صناعة الألفاظ وموسيقى الجمل والفواصل ، ولأن منهم من قلّد أسلوب القرآن في الفواصل والازدواج . ولهذا خشي على فكرة اعجاز القرآن أن تزول فيما اذا اعتمدت على إحداهما كما خشي عليها ممن يقول بأن الفصاحة تتحقق بصحة الكلام من الأخطاء النحوية وسلامة إعرابه لأن الجميل من الكلام والعادي يستويان حينئذ فلا يبقى للقرآن ميزة على كلام الأعراب الفصحاء ؛ ولهذا لجأ الى نظرية لا يمكن أن تنقض ، وبدل وضعها على عبقرية في إبطال حجج الخصوم . وذلك بأن جعل بلاغة الكلام قائمة على حسن سبكه ونظمه نظماً لا يقوم على

- ٢٦٥ -

الألفاظ باعتبارها مفردة وسهلة النطق ، بل باعتبار مدلولاتها • فالنظم لا يراعى فيه في هذه النظرية إلا حسن ترتيب المعاني في النفس ترتيباً يساعد على إخراج المعنى اخراجاً بليغاً ؛ وما ترتيب الكلام حسب القواعد النحوية إلا صورة لهذا الترتيب النفسي للمعاني ومظهراً له ، والألفاظ ليست إلا خدماً للمعاني التي وضعت هي لأجلها . ولا يريد عبد القاهر بالنحو وقواعده حينما يطلق القول في ذلك ما نعرفه نحن من مراعاة الاعراب وما ماثله ، بل يقصد به معنى أعمق وأشمل هو في الحقيقة معنى النحو كما يجب أن يكون ، يقصد فيه القواعد التي تجعل الكلام سليماً من جهة وجميلاً بَيِّنًا حسن الدلالة من جهة ثانية ؛ فعلم النحو عنده تبعاً لهذا يشمل علمي النحو والبلاغة .

وإذا سلمنا مع عبد القاهر بهذه النظرية وجدنا أن الحكم على نظم القرآن بأنه بلغ المثل الأعلى بالنسبة لغيره من النظم أمر يبقى ذوقياً لا يمكن البرهان عليه ويختلف فيه المؤيدون والمعارضون ، فإذا استشهد عبد القاهر بأية بلغت مبلغاً رفيعاً من النظم استشهد المعارض ببديت من الشعر يراه قد بلغ النهاية من الجودة . وأما تفضيل أحدهما على الآخر فلا يمكن تقريره بالبرهان ، ويبقى الذوق الحكم الفرد على ذلك . ولكن نظرية عبد القاهر إذا لم تكن قد أدت إلى ما كان يريد هو من أن يجعلها الحجة القاطعة التي تبهر الخصوم ولا بتطرق إليها الشك على إعجاز القرآن فهي بنفس الوقت صحيحة مسلمة لا يمكن انكارها ، لأن إبراز المعاني في حلة قشبية لا يكون إلا بجودة النظم الذي جعله عبد القاهر تابعاً للمعاني وجعله غيره تابعاً للألفاظ ؛ على أن عبد القاهر قد نقص الألفاظ حقها حينما أنكر أن يكون لها في نفسها أية قيمة ، والذي حمله على ذلك هو مغالاة أنصار اللفظ في قيمته اللفظية والموسيقية . وحبذا لو أن عبد القاهر أكمل نظريته بنظرية اللفظ ونظرية المعنى السابقتين ولم ينكر فضلها ودرس الأمثلة التي حاول بها بعض المنكرين معارضة أسلوب القرآن في الصناعة اللفظية وبرهن على قصورهم

وعدم توفيقهم ودرس كذلك المعاني في القرآن وفي غيره من الكتب القيمة التي خشي منها أن تساوي معانيها معاني القرآن وقارن بينهما وبين فضل القرآن عليها في حسن مراعاة كلامه للمقامات المختلفة إلى جانب حسن تأديته للمعاني . ولكن عبد القاهر كان مشغولاً عن هذا بنصرة نظريته وجزعه على الإعجاز فأنكرهما من أساسهما في دلائل الإعجاز ولكنه رجع في أسرار البلاغة فأورد نظريته الأساسية باختصار في المقدمة ثم اعترف بجانب من الفضل للفظ فقال (ص ٢ من أسرار البلاغة) : « ومن البين الجلي أن التباين في هذه الفضيلة والتباعد عنها إلى ما يتألفها من الرذيلة ليس بمجرد اللفظ » .

وقال (ص ٣) « وأما رجوع الاستحسان إلى اللفظ من غير شرك من المعنى فيه وكونه من أسبابه ودواعيه فلا يكاد يعدو نطاقاً واحداً وهو ان تكون اللفظة مما يتعارفها الناس في استعمالهم ويتداولونه في زمانهم ولا يكون وحشياً غريباً أو عامياً سخيفاً سخفه بإزالته عن موضوع اللغة وإخراجه عما فرضته من الحكم والصنعة » .

وقال (ص ٤) : « وههنا أقسام قد يتوهم في بدء الفكرة وقبل إتمام العبارة أن الحسن والقبح فيها لا يتعدى اللفظ والجرس إلى ما يتألف في العقل النفس ، ولها إذا حقق النظر مرجع إلى ذلك » .

على أننا نجد أنه في دلائل الإعجاز نفسه (ص ١٩٤) يعطي للألفاظ قيمة أكثر وذلك بمناسبة حملته على من يفضلون ناحية جمال المعاني العامة التي يؤلف لأجلها الكلام .

ومما هو جدير بالملاحظة أن المقصود بالمعاني حينما يقول ترتيب المعاني في النفس ليس المعاني العامة وإنما المعاني الجزئية التي تدل عليها الألفاظ مفردة والمعاني الجزئية البلاغية أيضاً التي تفيدها معاني التشبيه والاستعارة وأشباهاها .

ويمتاز كتاب عبد القاهر « دلائل الإعجاز » بحسن التنظيم ودورانه على فكرة

واحدة وحسن عرضها والدعابة لها ونقد مخالفتها بعد عرضها عرضاً شاملاً والرد عليها . ويشعر عبد القاهر نفسه بأن الحكم على جمال الكلام لا يكون بوضع القواعد ، بل بحسن التذوق وكثرة الاطلاع على الكلام الجميل وممارسته ، ويصرح بهذا في أكثر من موضع فيقول (دلائل الاعجاز ص ٥٠) : إن مزينة الكلام نعرفها بادراكنا لها بالفكر والقلب لا بسماعها بالاذن وإنما تظهر بالتذوق فتدرك ويصعب التعبير عنها وتعليلها . ويقول في مكان آخر إن المعرفة بأمرار البلاغة أمر لا يدركه إلا العالمون ذوو الذوق والمواهب الخاصة وما قالوه فيها رموز لا يدركها إلا من تذوقوا مذاقوه (دلائل الاعجاز ص ١٩٤) .

ونظرية عبد القاهر إذا كانت صحيحة مسلمة في أصلها من حيث فضل النظم في جمال العبارة فليست كذلك في قسمها الثاني وهو جعل الجمال الفني مقصوراً على النظم المراد به نظم المعاني فقط ، فإنها تهمل إلى جانب اللفظ جانب عظيم شأن الفكرة العامة وجانب العاطفة وأثرها في إنشاء الكلام وجماله . والمتتبع لشرح عبد القاهر لأمثلة الأدب الراقي التي يستشهد بها على البلاغة يلاحظ أن عبد القاهر لم يجهل هذين الجانبين وأنه أحسن فهمهما وإدراك العامل النفسي العاطفي في الكلام الجميل أثناء تأليفه وأثناء تلقيه ، ولكنه لم يجعلها في صلب النظرية . أما عامل الخيال بشكله المعروف عند العرب وهو الخيال التصويري القائم على التشبيه فلم يهمله عبد القاهر وإنما أدخله في ضمن المعاني الجزئية التي تساعد على تحسين المعنى وجمال تصويره وسمى مقومات هذا الخيال بمعنى المعنى الذي يصور المعنى الساذج .

وكما أن النظرية التي أتى بها عبد القاهر لا تبث في نظرية إعجاز القرآن فكذلك لا تفيد في جعل منشئ الكلام بليغاً وإنما هي نظرية تشرح الجمال وتصفه ؛ فإن ساعدت على تصفية ذوق الأديب بكثرة استعماله لها في نقد الكلام ودعا ذلك إلى أن يحسن تأليفه ، فذلك يرجع إلى كثرة الاطلاع والممارسة مما يدرك

بدونها ولا يرجع الى معرفتها لاسيما اذا كانت هذه المعرفة قاصرة عليها دون المعرفة بموسيقى الألفاظ . ويبدو لنا عبد القاهر في عرضه الحسن لهذه النظرية رجلاً قد أحسن الاطلاع على المنطق والفلسفة وذلك لحسن التنظيم والإلمام بموضوعه من جميع النواحي وحسن مدافعة الخصوم بقوة الحجّة ولكنه يبرهن بنفس الوقت على قوة أدبية فائقة بما له من أسلوب جميل مثين وبما يقدمه من أمثلة دل اختياره لها على حسن ذوق أدبي أصيل .

وبعد الانتهاء من هذه المقدمة التي تلخص نظرية عبد القاهر وما أراه فيها وفي كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة أتقدم فأعرض بشيء من التفصيل ما قدمه عبد القاهر ضد خصومه في نظريتي اللفظ والمعنى من حجج وما دافع به عن نظريته من ردود وما أبدها به من براهين ، وأمهّد قبل ذلك بما كان يقصده عبد القاهر بلفظاتي الفصاحة والبلاغة .

يستعمل عبد القاهر الفصاحة مرادفة للبلاغة في جل المواضع التي يذكرها فيها فيقول مثلاً (دلائل الاعجاز ص ٥٠) « لا يجوز الاستدلال من وصف اللفظ بالفصاحة دون المعنى الى أن المزبة فيه » ويقول في نفس الصفحة أيضاً : « الفصاحة في ترتيب الألفاظ حسب المعاني » وواضح أن هذا ينطبق على البلاغة حسب رأيه . ويظهر رأيه في الميل الى تكافؤ اللفظين حينما يفصل في الحديث عنها في رده على نظرية الجاحظ بأن موضع الفصاحة ، هو التلاؤم بين الحروف والتلاؤم بين الكلمات في النطق « ص ٤٥ - ٤٩ دلائل الاعجاز » فهو يقول : « إذا قصرنا الفصاحة على هذه الصفة لزمنا أن نخرج الفصاحة من حيز البلاغة ومن أن تكون نظرية لها ، وإذا فعلنا ذلك فإما أن تكون العمدة في المفاضلة بين عبارتين وهذا شنيع للجور على المعاني ، لأن ذلك لا يتعلق بتلاؤم الحروف . وإذا أخذنا بالثاني وهو أن تكون وجهاً من وجوه التفاضل في العبارة لا يضرنا ذلك ونكون أخرجنا الفصاحة عن حيز البلاغة وأن تكون نظرية لها من حيث دلالة المعنى

أو أن نجعلها اسماً مشتركاً يدل به تارة على ما يدل بالبلاغة وتارة الى سلامة اللفظ مما يتقل على اللسان وليس واحد من الأمرين بقادح فيما نحن بصدده» وهذا يطلعننا على أن اللفظتين لم تخصصا حتى عهدنا بمعنييهما الاصطلاحيين وبقي هو يستعملهما مترادفين . هذا ما يريد به عبد القاهر بالفصاحة والبلاغة . أما لفظة المعنى فيطلقها حيناً على المعنى العام الذي تصاغ له العبارة ويطلقها حيناً آخر على المعنى الذي تؤديه اللفظة المفردة او معنى التشبيه المدرج في العبارة ، ويستعمل اللفظة أحياناً مضافة الى نفسها فيقول معنى المعنى للدلالة على ما ترمي اليه الاستعارة من معنى بلاغي محتجب وراء معناها الظاهر من اطلاق لفظها . وحيناً يرد على نظرية المعنى فانه لا يقصد المعاني الجزئية وإنما المعنى العام الذي تصاغ له الجملة كعنى الكرم وتشبيه الكرم بالبحر في المدح مثلاً ومعنى العدل والرحمة وما يرمي اليه الأدباء حين يقولون هذا البيت ذو معنى رائع . أما حين يذكر في نظريته ترتيب المعاني في النفس فيقصد معاني الكلمات والفقرات الجزئية ، ولهذا فليس من تناقض بين رده على نظرية الاعجاز القائمة على المعاني وبين تأييده نظرية النظم الذي يذكر أن الفضل فيه راجع الى المعاني . ولكن يظهر شيء من التناقض الظاهر حين ينصر نوعاً ما جانب الألفاظ أثناء حملته على نظرية المعاني التي سنراها قريباً ، ولكنه هنا يعد في جانب الألفاظ أشياء كان يجعلها في صف المعاني كالتشبيه والاستعارة مثلاً ؛ فالتناقض إذن ظاهري ولا يمس مفهوم نظرية النظم عنده بوجه من الوجوه . وأما اللفظ فيطلقه في الغالب على منطوق الكلمة وتأليفها من حروف وكذلك على منطوق الكلمات مجتمعة بغض النظر عن معانيها . وبعد هذا التحديد لمعاني الألفاظ التي يستعملها نستطيع أن نعرض نظريته وردوده بدون الوقوع في التناقض فنقول : إنه في سبيل فكرة الاعجاز رد على ثلاث نظريات كانت سائدة في مرّ فصاحة الكلام . الأولى نظرية تقول إن الفصاحة في صحة الكلام من جهة التركيب النحوي (بمعناه الشائع) والنطق .

والثانية تقول إن فصاحة الكلام مرجعها الألفاظ ، والثالثة تقول إن قوام الفصاحة المعاني . وقد ردَّ عبد القاهر على النظرية الأولى بسهولة . وفسادها واضح لا يستحق الرد . ويقول بصددها (ص ٥٠ من دلائل الاعجاز) : « وتفاضل الفصاحة لا يكون بالاعراب وإلا لما تفاضل كلام العرب الذين يحسنون الاعراب بالسليقة » وقال أيضاً ما مؤداه أن الانسان عندما يفكر في معنى كلمة بصورة مفردة فذلك لمعنى نحوي ، ليحتملها في ترتيب وترتيب تؤدي به وظيفة ، ولا يمكن فصل التركيب النحوي والتفكير فيه عن التفكير في تأدية المعنى ، ومجموع الجملة يؤدي معنى عاماً لا معاني جزئية لمفرداتها قد انضم بعضها الى بعض دون أن تنصهر وتكون سبيكة واحدة ، فهي إذن عنده مثل الأقسام المختلفة في لوحة الرسم تشترك في تكوين منظر عام ولا ينتبه اليها منفردة ومنفصلة .

وأما النظرية الثالثة التي تقول إن الفصاحة في المعاني ، وقد رأينا أن من رجالها أبا عمرو الشيباني ورأبنا الجاحظ يرد عليه ، فقد اضطر في الرد عليها (دلائل الاعجاز ص ١٩٤) إلى أن يعطى للفظ قيمة لم يعطها له في غيرها ، ويوم قوله أن يقدم ناحية اللفظ على ناحية المعنى - لولا ما قدمنا من إيضاح يزبل الالتباس في مقصده من المعنى هنا - فيقول : « واعلم أن الداء الدوي - والذي أعجب أمره في هذا الباب غلط من قدم الشعر بمعناه وأقل الاحتفال باللفظ وجعل لا يعطيه من المزية إن هو أعطى إلا ما فضل عن المعنى والعامة ومن ينظرون الى الظواهر يفضلون المعنى من حيث أنه ادب او حكمة وفيه ندورة وطرافة ، ولكن أهل البصر ينكرون هذا المذهب » ثم يذكر كلاماً للبخاري في نقد من يتصدى لنقد الشعر وهو لا يحسن تمييز الألفاظ وأن الحكم الصحيح فيه إنما يقع من مزاوليه الذين يعرفون مواضع الصعوبة في تأليفه وأسراره . ثم يذكر عبد القاهر أن العالمين بالشعر والنقاد لم يعينوا تقديم الشعر بمعناه من حيث هو أدب وحكمة وأنه غريب نادر ، فهو أشرف مما ليس كذلك . وإنما عابوه من حيث أن من يفضل المعنى لم ينظر

إلا من ناحيته فقط ولم ينظر لنواحٍ أخرى كتصوير المعنى والألفاظ . ثم يقول (ص ١٩٦ من دلائل الإعجاز) : « ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصيغة ، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم وسوار ، فكما أن جودة الصنع لا يحكم عليها بمادة الخاتم التي صنع منها وإنما يحسن صياغته ، كذلك حينما نحكم على مقدار جودة الشعر يجب أن لا نحكم بتفضيل بيت على بيت من أجل المعنى ناظرين إليه من حيث هو شعر وكلام ، وإنما من حيث هو تصور أو ذكر» . وبذكر بعد ذلك ميل القدماء الى ذم من يجعلون الفضيلة في المعنى وبذكر تشدد الجاحظ في هذا السبيل وردّه على أبي عمرو والشيباني وقد مضى ذلك في الكلام على الجاحظ . ثم يذكر أن القدماء إنما أنكروا مذهب تفضيل المعنى لأنه يبطل الإعجاز ، وذلك لأنه يبطل حينئذ أن يكون فضل في النظم والتأليف ، (وهنا أظن أنه يشارك القدماء في هذا الرأي أو ينسبه إليهم) وإذا بطل هذا الفضل تساوى الكلام المعجز وغيره . ينتقل بعد ذلك الى ما يوضح الفرق بين استعماليه للفظ والمعنى اللذين أثمرت اليهما سابقاً فيقول إن العبارة تمتاز على أخرى بما يكون في معناها من تأثير لا يكون لصاحبتها وهما مقولتان في معنى واحد - أي لغرض واحد - تؤديانه ، وإنما قوة المعنى وصورته تختلفان فتحمل الواحدة ما لا تحمل الأخرى . ثم يقول إن هذا الفرق إنما يدرك بنظم الألفاظ وترتيبها ، فالفاضل يكون إذن في اللفظ والنظم . ونظرية النظم بقيت هي هي عنده إلا أنه جعل النظم هنا في الألفاظ بينما هي عنده في حقيقة الأمر في المعاني ، إلا أنه يعطي الألفاظ هنا قوة المعاني لدلالاتها عليها .

وأما النظرية التي تقول بأن البلاغة في اللفظ فالقائلون بها فئتان : فئة ترى أن الفصاحة (وهي مرادفة للبلاغة هنا) في اللفظة المفردة وفي الألفاظ مجتمعة من حيث تلاؤمها في النطق وبعدها من الغرابة والاستكراه ، وفئة تشرط أن

يكون مع فصاحة الألفاظ وتلاؤم الحروف في الحكم دلالة اللفظ . وكلا الفريقين يؤدي نظريته بأن القدماء إنما وصفوا اللفظ بالفصاحة دون المعنى كما أنهم لم يفسبوا الفضل إلا إليه .

ويتلخص رد عبد القاهر على الفئة الأولى بالحجج الآتية :

١ - نسبة الفضل إلى اللفظ دون المعنى إنما هو لما في الكلام من حسن الدلالة وكملها وتبرجها بصورة حسنة ، وذلك باستعمال أصح الجهات لتأدية المعنى ويختار له اللفظ الذي هو أخص به وأكشف عنه وأحرى أن يكسبه نبلاً ويظهر فيه مزية (دلائل الإعجاز ص ٣٥) .

٢ - لا تتفاوت الكلمات المفردة في الدلالة قبل أن تتركب وتؤدي معنى ، فلا يمكن أن يقال إن «رجل» ادل على معناه من فرس على معناه . وكذلك اللفظان المترادفان وكذلك الكلمتان بمعنى واحد في لغتين مختلفتين . والتفاوت بدون حالة التأليف والنظم يكون من حيث الألفة والغرايب وخفة الحروف وتلاؤمها وسهولتها في النطق ، ولا تعتبر الكلمة فصيحة ، إلا حين تكون منظومة - (وبلاحظ هنا تسويته بين الفصاحة والبلاغة من حيث الدلالة) - . والتلاؤم بين الألفاظ قائم في تلاؤم المعاني . وفضل الكلام ينتج من مجموع التركيب . ويضرب المثل في البلاغة بآية : «وقيل يا أرض ابلعي ماءك ائخ الآبة» . ويطبق ما مضى من الأقوال عليها ويظهر محاسن نظمها وجمال تأدية المعنى فيها ، ثم يقول انه ليس للفظ من حيث هو صوت مسموع وحروف تتوالى قيمة وأن الدليل على أن البلاغة في تلاؤم المعاني لا في الألفاظ أن اللفظة تكون جميلة في موضع ولا تكون كذلك في آخر وبلاحظ أن هذا القول الأخير سلاح ذو حدين فيقول أنصار اللفظ أن ذلك دليل أيضاً على أن تلاؤم الألفاظ من حيث هي الفاظ سبب هذا . (دلائل الإعجاز ص ٣٥ و ٣٦ و ٣٧) -

م (٨)

٣ - نظم حروف الكلمة لا يرجع الى المعنى وإنما لتواليها في النطق . ولا يرجع وضعها الى العقل ، فكان يمكن لو اضع اللغة أن يقول ترتبض مكان ضرب دون أن يؤدي ذلك الى فساد . أما نظم الكلم بعضها مع بعض فراجع الى انتظام المعاني في النفس وترتيبها وهو نظير النسج والحياكة . والفرق بين نظم الكلمة ونظم الكلم أن الكلمة لا يراعى فيها إلا توالي ألفاظها في النطق بينما الكلم يراعى فيه تناسق المعاني والدلالة ؛ فهي من حيث هي الفاظ فقط لا تستحق أن تكون على وجه دون وجه (ص ٣٨ - ٤٠ دلائل الإعجاز) .

٤ - ترتب المعاني في النفس أولاً ثم ينطق بالألفاظ على حذوها ولولا ذلك لحصل التساوي في المعرفة بحسن النظم . وهذا دليل على أن المسألة راجعة للمعاني لا للألفاظ (دلائل الإعجاز ص ٤١) .

٥ - النظم يستعان عليه بالفكر ، والفكر يهتم بالمعاني لا بالألفاظ ، فالألفاظ أوعية المعاني إذا حضر المعنى في النفس حضر اللفظ في الذهن والنطق ، ولا يقال هذه الكلمة حسنت هنا لأن لفظها كذا بل لأن معناها كذا .

٦ - قسمة القدماء لفضيلة الكلام بين اللفظ والمعنى في قولهم معنى لطيف ولفظ شريف ، وتفخيمهم شأن الألفاظ ، وقولهم إن المعاني لا تتزايد وإنما تتزايد الألفاظ ، لا ينهض دليلاً على أن المزية في حاق اللفظ فانما كان ذلك لأن ترتيب المعاني في الذهن لا يظهر إلا بترتيب الألفاظ في الكلام فهذا مظهر لذلك ، فكأنوا عن حسن ذلك بهذا الظاهر من حيث انه يدل عليه فقولهم : لفظ متمكن دال على أن معناه موافق لما قبله وبعده ، وقولهم لفظ قلق ناب يدل على أن معناه ليس في محله (دلائل الإعجاز ص ١٠) .

٧ - الفصاحة في الكلام راجعة الى المتكلم لا الى الواضع الأصلي لألفاظ اللغة ، والمتكلم لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئاً أصلاً فهو موجود قبله ، وإنما صناعته تعامل وتسفل في وضع الكلمة موضعها اللائق بها وهذا راجع الى تلاؤم معاني الكلام .

٨ - محال أن تكون الفصاحة في صفة في اللفظ محسوسة لأنها لو كانت كذلك لتساوى السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحاً ، وإذا بطل أن تكون محسوسة وجب الحكم ضرورة بأنها صفة معقولة ، والعقل يدرك المعنى ، فالمعنى ميدان الفصاحة .

٩ - ليست الفصاحة في الكلمات المفردة لأننا لا ندرك فصاحة الجملة إلا بعد أن تنتهي ، وندركها جملة ، ويضرب المثل بآية : « واشتعل الرأس شيباً » - (دلائل الإعجاز ص ٣١٢) ويقول إن كلمة اشتعل لا ندرك فصاحتها وحدها ويرد على من يقول : (إن الفصاحة موجودة فيها ، وإنما لا ندركها أثناء لفظها ، ولكن حينما تنتهي الجملة ندرك أنها كانت موجودة فيها) بأن الصفة ملازمة للموصوف فكيف لا تدرك حين وجوده وتوجد حين عدمه . وكذلك لا ندرك فصاحة الكلمة بقراءتها حرفاً حرفاً .

١٠ - ان فصاحة الاستعارة وجمالها يتعلق بانتقال معناها لأن لفظها لم يتغير وهذا يدل على أن الفصاحة في المعاني لا في الألفاظ .

١١ - لا يمكن أن يفكر الانسان في الألفاظ وإنما يخيل ذلك اليه من طريق خداع النفس فيظن أنه ينطق في نفسه بالألفاظ بعد ان ينطقها الفم . وهب أنه ينطق بها في نفسه ففكره لم يكن فيها وإنما في معانيها (دلائل الإعجاز ص ٣١٨) .

١٢ - وكون المعاني في نفس السامع لا تترتب إلا بترتيب الألفاظ في سماعه لا يدل على أن المعاني تتبع الألفاظ فالمدار في ذلك على ترتيبها في نفس المتكلم والالفاظ في نفسه تتبع للمعاني . وإن جاز ان تنصور النفس الألفاظ قبل المعاني جاز أن توجد أسماء الاشياء قبل مسمياتها (دلائل الإعجاز ص ٣٣٠) .

١٣ - ان الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري مجراها أوصاف راجعة الى المعاني والى ما يدل عليه بالالفاظ دون الالفاظ أنفسها ، لأنه إذا لم يكن في القسمة الا المعاني والالفاظ وكان لا يعقل تعارض في الالفاظ المجردة إلا ما ذكرت ،

لم يبق الا أن تكون المعارضة معارضة ترجع الى معاني الكلمات المعقولة دون الفاظها المسموعة .

١٤ - العلم باللغة وخصائص الفاظها المفردة ليس أساس فضل مؤلف الكلام ، وإنما الفضل في نظم هذه اللغة ووضع الشيء مواضعه وغير ذلك مما يتعلق بأساليب التعبير من تقديم وتأخير وفصل وحذف وعطف وتكرار واستعارة الخ .
ونأخذ على عبد القاهر في رده على الفئة الاولى من أنصار اللفظ الملاحظات الآتية :
١ - أنه أهمل قيمة فصاحة الكلمات مفردة ومركبة ولم يعط قيمة لموسيقاها فأنكر كل شيء له قيمة غير المعاني .

٢ - يقول إنه كان في إمكان واضع اللغة أن يقول ربض مكان ضرب وهذا خطأ في كل نظريات نشوء اللغات فنظرية التوقيف^(١) تنكره طبعاً ونظرية الوضع على الارتجال تراعي موسيقى اللفظة كما تراعيها نظرية وضع الألفاظ محاكية للمحسوسات التي تمثلها من صوت وحركة وحس .

٣ - يقول إن الفكر لا يكون الا بالمعاني دون الألفاظ ولكن الفكرة كثيراً ما تكون واضحة في نفوسنا وتغيب عنا بعض الألفاظ المتعلقة ببعض المعاني فنحتال للفكرة بألفاظ أخرى فتبرز شوهاء أو لا نستطيع التعبير عنها . ثم إن الألفاظ شيء يحفظ بالذاكرة والذاكرة إنما هي مظهر من مظاهر النفس الانسانية باعتبارها وحدة لها مظاهر شتى ففيها اذن تفكير وهذا يدركه كل منا . ثم إن لنا أن نتخبط من بين الألفاظ ما تحسن موسيقاه منفرداً ومركباً مع غيره .

٤ - يقول إن المتكلم لا يستطيع ان يصنع باللفظ شيئاً لأن واضعه سبقه زمناً الى وضعه وهذا خطأ لأن المتكلم اذا لم يستطع الوضع فإنه يستطيع الانتخاب

(١) نظرية من نظريات علماء اللغة العرب في أصل اللغة ومنشأها وهي ترى أن اللغة تنشأ من تلقن الانسان اللغة عن أبيه بالوراثة وأن الله قد ألهما البشر الهاماً أو علمهما آدم وعنه أخذها بنوه وهم يستشهدون على ذلك بقوله تعالى : « وعلمهم آدم الأسماء كلها » ثم عرضهم على الملائكة ... الخ .

وله أن يختار لنفسه مبدأ الانتخاب الذي يروقه انتخاباً مبنياً على الموسيقى او المعنى او عليها معاً .

٥ - يقول كيف تدرك الصفة بعد زوال الموصوف ولا تدرك عند وجوده وهذا ممكن لأن جمال اللفظة حين التلفظ بها كان مدركاً بالاشعور واصبح الشعور يدركه بعد ذلك من مجموع الادراكات الصغيرة التي اجتمع بعضها الى بعض . وهكذا طبيعة الادراكات الانسانية . خفيف الورق يسمع ككل ولكن لا يميز خفيف ورقه مع الثانية منفردين ولكنها تدر كان ضمن الجميع . والعين تبصر مشهداً متحركاً بصورة عامة كوحدة مع أنه يحتوي عدداً لا ينتهي من المشاهد الجزئية التي تتجمع بفضل عملية توضع الصور في شبكية العين واختزانها السريع المتتالي في الواعية . والمنظر الطبيعي الذي نتذوق جماله العام يحوي مجموعة من المناظر الجزئية التي لا تتناهي ولكل واحد نصيبه من تكوين الجمال العام . وكذلك الشأن في جمال الالفاظ يدرك ككل وإنما تكوّن نه عناصره المفردة الجزئية من حروف وكلمات قد انسجم بعضها مع بعض . ومن الغريب أن عبد القاهر يقول بأن القطعة الأدبية تحوي معاني جزئية في كلماتها وجملها التي تتألف منها وإنما ندرك نحن معناها العام ولا نشعرنا بجمان منفردة متقطعة ويشبه ذلك بالصورة ، فكيف اجاز ان يحصل ذلك في المعاني ولم يُميز ان يجري مثله في الالفاظ .

واما الفئة الثانية من انصار اللفظ فانها تقول (دلائل الاعجاز ص ٤٩) انه يشترط تلاؤم الحروف مع مراعاة المعاني لا إدراك الفضيلة او الاعجاز في البيان وتقول إن هذا صعب لأن كل واحد منها عملية ذهنية منفصلة عن الاخرى شأنها في ذلك شأن من يطلب السجع في الكلام فمن الصعب ان يوفق بين التعبير عن المعاني وبين صنعه البديعية بدون ان يجور على الاولى ، اما مراعاة المعاني بقطع النظر عن مراعاة تلاؤم الحروف فسهلة . هذا ملخص ما تقول .

ويردّ عبد القاهر على ذلك بأن ترتيب المعاني هو المهم وفيه التفاوت ، وبأن هذه المعاني اذا حصلت وترتبت في الذهن فلا يحتاج الذهن الى كدّ في إيجاد الألفاظ وتوافر تلاؤمها ولا يقاس ذلك على صناعة السجع فكلام الناس في كتبهم سالم من هذا الاستكراه وذلك اذا تركوا أنفسهم على سجيتهما ، وهو يقع لمن يتكلف ويتعمّل .

والقول السابق الذي ردّ عليه عبد القاهر يذهب الى أن مرام اللفظ يصعب بسبب المعنى وهو بقول بعكس ذلك وهو أن مرام المعنى يصعب بسبب اللفظ ، فصعوبة ما صعب من السجع هي صعوبة عرضت في المعاني من أجل الألفاظ ، يقول : « وذاك أنه صعب عليك أن توفق بين معاني تلك الألفاظ المسجعة وبين معاني الفصول التي جعلت أردافاً لها فلم تستطع ذلك الا بعد أن عدلت عن أسلوب الى أسلوب أو دخلت في ضرب من المجاز أو اخذت في نوع من الاتساع وبعد أن تلطفت على الجملة ضرباً من التلطف » . ويعتقد عبد القاهر أن مرام اللفظ لا يصعب من أجل المعنى لأنه ملازم له ولا ينفصل عنه في العملية الذهنية فلا يسبق أحدهما الآخر ، والحقيقة أن هذه الصعوبة لا تزول من أساسها ، فلا بد لنا من أن نلقى جهداً حين نريد إيجاد الألفاظ لمعانينا . ويقول عبد القاهر إن الذي يحتاج الى طلبه هو ترتيب الألفاظ لا الألفاظ وهو يحصل بالبدئية اذا حصل ترتيب المعاني في الذهن ، فليس اللفظ إذن محور الفضيلة . هذه هي حجج عبد القاهر في مناهضة نظرية اللفظ ومنها تبين نظريته الخاصة في أن النظم هو أساس الفضيلة . ولكن نظرية عبد القاهر على ما يظهر لم تسلّم من المهاجمة في زمنه . ولهذا نراه في كتابه دلائل الاعجاز يرد على مناهضيه فيقول إن بعضهم يقول إن علم النظم لو كان ضرورياً في تأليف العبارات لما استطاع البدوي الجاهل بقواعده أن يعبر عن أفكاره ويفهم عن غيره . وهو يرد على هذا بأن البدوي يفهم أحكام النحو وما يستلزمه بالسليقة وبدون أن يعرف مصطلحات

النحاة ويقول لا يمكن أن تنصل كلمة مع اختيها إلا أن تتوخى بينهما معنى من معاني النحو . ويذكر (دلائل الإعجاز ص ٣٢٢) أن بعضهم يقول ما مؤداه أنه يعبر عن معنى واحد بلفظين ويكون أحدهما فصيحاً والثاني غير فصيح ، ولذلك يقتضي أن يكون للفظ نصيب في المزية ولذلك فتفسر بيت من الشعر لا يساويه ، فالعلة اللفظ إذ أن التفسير أدى معنى المفسر ، وكذلك الشأن في الآية .

ويرد على ذلك بأن هذا الكلام يحتمل أمرين : (١) أن يراد باللفظين كلمتين مترادفتين ، وليس هذا مدار البحث لأنه إنما يتكلم عن الفصاحة بعد التأليف . (٢) أن يراد كلامين فيقول ان التفسير غير المفسر لا لتغير اللفظ ولكن لنقص تأدية المعنى ، وذلك لأن البصير بشأن البلاغة يعتمد الى المعنى الساذج فيبرزه في صور خلاصة وإطارات جميلة ويضيف اليه من المعاني والصور الجزئية ما يجعله ، ولا يمكن أن تتطابق عبارتان في نفس المعنى الا اذا تطابقتا من حيث النظم والتعبير والمفردات ولم تختلفا إلا بإبدال لفظ من لفظ فعبارة التفسير قد تؤدي معنى المفسر الأصلي الساذج ، ولكنها لا تؤدي معانيه الملوثة الفرعية ولا صورته . ويضرب المثل لذلك بيت من الشعر للمتنبي وبصيغ التشبيه المختلفة وكيف تختلف شدة باختلاف بعض الأدوات وصيغ التعبير . ويختلف التفسير عن المفسر أيضاً لاختلاف صور تأدية المعاني من إيجاز وقصر وتفاوت ما تثيره العبارات في نفس القارئ باختلاف الكتابة والتصريح ، ولأن الفاظ التفسير غير الفاظ المفسر . وكل من هذه وتلك تؤدي معاني جزئية لا تؤديها الأخرى فكيف يحصل التساوي ؟

هذه هي نظرية عبد القاهر في المعاني والألفاظ والطعون فيها وردوده على هذه الطعون . فإذا كان لنا أن نقول شيئاً فهو أن عبد القاهر لا ينصر جانب اللفظ كما لا ينصر جانب المعنى الساذج وإنما يرى أن البلاغة في النظم وأن

جمال الكلام يكون بحسن تأدية هذا النظم للمعنى تأدية فيها قوة وجمال وأن ميدان النظم هو المعاني وترتيبها في النفس وليس ميدانه ترتيب الألفاظ فإن هذه تبع لذلك وتحصل في الذهن بمجرد حصولها ، وإنما يكون النظم حسناً بمرعاة قواعد النحو والنحو بمعناه الشامل الذي يشمل علم النحو المعروف وعلم البلاغة . وهو يهمل جانب الفصاحة اللفظية أو يجعله في الدرجة الثانية ، وذلك ليعدل غلو أنصار نظرية اللفظ وخوفاً من أن يذهب القول بإعجاز القرآن . على أنه يعدل من غلوه في بعض المناسبات فيعترف بقيمة اللفظ لا سيما في كتابه أمرار البلاغة .

نعيم الحمصي

(يتبع)

•••••